

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1486
13 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

محضر موجز للجلسة ١٤٨٦

المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد أغيلار

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الأول لغواتيمالا

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها
في غضون اسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief of the Official Records Editing Section, Department of
Conference Services, room DC2 0794, 2 United Nations Plaza

وستضمن أية تصويبات لمحاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية
الدورة بفترة وجيزة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الأولي لغواتيمالا (HRI/CORE/1/Add.47: CCPR/C/81/Add.7)

١ - بناء على دعوة من الرئيس اتخذ كل من السيد مارتيني هيريرا والسيد آرانز والسيد الونزو والسيد نوكونيرا مكانه إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا): أكد أنه بإنشاء اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسات التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان، جعلت الحكومة الغواتيمالية علاج انتهاكات حقوق الإنسان واحدا من أولوياتها العليا. وأعرب عن ثقته في أن مثول اثنين من كبار الشخصيات من أعضاء تلك اللجنة الرئاسية أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان سيثمر عن وجود حوار مشترك مفيد وبناء. وأكد أيضا على أهمية تواجد بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٣ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال في معرض تقديمه التقرير الأولي لغواتيمالا إن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلده في السنوات الأخيرة قد أسفرت عن نتائج مشجعة في مجالات من بينها الإصلاح الدستوري والسعي من أجل السلام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المؤسسات والقضاء على الحماية من العقوبة أو ما يعرف بالحصانة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة والامتثال للضغوط الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد اعترف الدستور بأن المعاهدات التي تكون غواتيمالا طرفا فيها الأولوية على القانون الداخلي في مجال حقوق الإنسان. وبناء عليه يشكل العهد الدولي لحقوق الإنسان جزءا أساسيا في الأحكام القانونية الداخلية لهذا البلد.

٤ - ومضى قائلا إن غواتيمالا قدمت تقريرها الأولي في نهاية عام ١٩٩٤. وقد التزم التقرير التزاما وثيقا بالنموذج الذي أوصت به اللجنة في وصف الإطار العام القانوني الذي تحمي بموجبه الدولة الحقوق المدنية والسياسية. غير أنه أشار إلى أن التقرير الأولي المعروض حاليا على اللجنة لم تتم صياغته بمشاركة اللجنة الرئاسية المشار إليها أعلاه، ومن ثم فإنه لم يرسم صورة حقيقية لما يجري حاليا في البلد. وأعرب عن أمله في أن يتمكن من تزويد اللجنة بصورة مكتملة وأكثر واقعية عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٥ - وقال إن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في غواتيمالا خلال العقد الماضي قد شهدت انتقالا إلى الديمقراطية في شكل ثلاث حكومات مدنية. وبرغم الانتكاسات العديدة، فإن الاتجاه نحو الأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمضي قدما إلى الأمام. وفي هذا الصدد، فقد قام مكتب المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان بدور هام ومستمر في دعم سيادة القانون في غواتيمالا. كما تم تشجيع صفات المجتمع المدني، لا سيما كفاءة حرية التعبير لجميع المنظمات العامة وعودة اللاجئين الغواتيماليين إلى أماكن إقامتهم الدائمة. وطرح قانون جنائي جديد في تموز/يوليه ١٩٩٤ وتم استكمال أجزاء من الدستور عقب عملية مشاور مع السكان. وقامت بعثة

الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان بعمل قيم في مراقبة الالتزام بحقوق الإنسان في البلد. وبرغم تحديد العديد من الحوادث المزعجة لانتهاكات الحصانة وحقوق الإنسان، لم تكن هناك أي شكوك حول التزام الحكومة بقضية حقوق الإنسان.

٦ - وأشار إلى أنه تم إصلاح نظام الحكم المحلي والوطني بمشاركة مباشرة من جانب المواطنين، بما في ذلك قطاعات معينة من المجتمع كانت ترفض في الماضي المشاركة في الانتخابات. وكان من بين التطورات المشجعة بوجه خاص زيادة مشاركة السكان الهنود بالمناطق الريفية (المايا) في الحياة السياسية لهذا البلد. وأضاف أنه من دواعي السرور أن يبلغ اللجنة بأن الهوية الثقافية لهؤلاء السكان من المايا قد تمت حمايتها بموجب تشريع صدر مؤخرا يرمي إلى حماية السكان الأصليين.

٧ - وقال إن تصميم الحكومة على مواصلة عملية السلام بقيادة الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لم تكن مطلقا موضع الشك، وهناك اتفاق بشأن القضايا الاجتماعية - الاقتصادية والزراعية بات قريبا في الوقت الراهن.

٨ - وأضاف قائلا إن التحسن الاقتصادي الواضح وزيادة عوائد الضرائب قد مكنا الحكومة من دعم فعالية جهودها الإدارية. وأخيرا، فقد انتهج رئيس الجمهورية مسلكا نحو تحقيق ديمقراطية حقيقية تشمل مشاركة المواطنين على جميع المستويات وتؤكد في الوقت نفسه الحاجة إلى بناء الثقة الذاتية الوطنية كوسيلة للقضاء على الامتيازات والتمييز والفقر.

٩ - وأشار إلى الإطار القانوني الذي تضمن الحكومة بموجبه الحقوق الواردة في العهد وتحميها، وقال إن الدستور الذي أعلن عنه في أول أيار/مايو ١٩٩٥ جاء إنساني الطابع في لهجته على نحو بارز. فالديباجة التي تعتبر المحكمة الدستورية لغواتيمالا المصدر الوحيد لتفسير الدستور، قد تضمنت إعلانا للمبادئ التي جسدها في النص القائمون على صياغة الدستور. فهي تؤكد سيادة الفرد بوصفه الأساسي والغاية للنظام الاجتماعي، وتحدد مسؤولية الدولة عن تعزيز الصالح العام وتعزيز حكم القانون وتوفير الأمن والعدالة والمساواة ودعم الحرية والسلام.

١٠ - وأشار إلى أن المادة ٤٤ من الدستور قد اشترطت أيضا ضرورة ألا تستثنى الحقوق والضمانات المنصوص عليها في الدستور أية حقوق أو حريات أخرى تشكل جزءا من الصكوك الدولية التي صدقت عليها غواتيمالا. وتشمل الضمانات الدستورية الأخرى الهامة إنشاء محكمة خاصة تعالج مسائل مثل الحماية والدستورية العامة للقوانين وحماية النظام الدستوري. ومن بين التطورات الهامة الأخرى القيام، بموجب الدستور، بإنشاء لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس وإنشاء مكتب المفوض العام لحقوق الإنسان ووظيفته الرئيسية هي حماية حقوق الإنسان التي كفلها الدستور. وأخيرا، فإن هؤلاء المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان تجري المطالبة لمحاكمتهم علنا بحضور الجمهور. ومن الممكن رفع الدعوى بمجرد تقديم شكوى.

١١ - وقال إنه لما كان القانون الغواتيمالي خاضع لأحكام الصكوك الدولية التي صدقت عليها غواتيمالا. فإنه من الممكن الطعن في القوانين الغواتيمالية في حالات عدم التوافق مع المعاهدات أو العهود المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك بموجب الضمانات الدستورية التي تم وضعها.

١٢ - واستطرد قائلًا إنه فيما يتعلق بالنظام الجنائي، اشترط الدستور ضرورة تأهيل السجناء وإعادة تعليمهم، مع ضرورة مراعاة الحد الأدنى للقواعد التي تحكم معاملة السجناء. كما تم تجريم اللجوء إلى القسوة والتعذيب البدني والعقلي. وفي حالة سوء المعاملة، فإن للسجين الحق أن يطالب الدولة بالتعويض عما لحق به من أضرار على يد الدولة وأن يقدم إلى المحكمة العليا التماسا لمنحه حماية فورية.

١٣ - وقال إن الدستور ينص على توقيع الجزاءات على الموظفين العموميين الذين يصدرن أو ينفذون أوامر مخالفة لأحكام الدستور. وعملا بتوصيات الأمم المتحدة، تم تعديل القانون الجنائي ليشمل الإعدام دون محاكمة وحالات الاختفاء القسري وكذلك التعذيب إدراكا للحقيقة القائلة بأن لمثل هذه الجرائم آثار خطيرة على المجتمع الغواتيمالي فضلا عن أنها تمثل خطرا على السلامة البدنية وعلى الحياة ذاتها. وهناك حاليا مبادرة لتعديل القانون الجنائي لكي يشمل أحكاما لمناهضة الفصل العنصري.

١٤ - وأشار إلى أن الجهة التنفيذية اتجهت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ نحو إنهاء خدمات نحو ٢٤٠٠٠ مفضا عسكريا. وتم أيضا تنفيذ البنود التي ترمي إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الريفية من المايا.

١٥ - وأضاف قائلًا إنه تم إدخال تعديلات على قواعد الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالتحقيقات وسير الإجراءات الجنائية. ويتولى حاليا مكتب المدعي العام التحقيق في الجرائم المتعلقة بالأفعال الصادرة عن الحكومة في محاولة لإنهاء الحصانة. وينص قانون الإجراءات الجنائية الجديد على إجراء تحقيقات خاصة في الحالات التي ينتفي فيها تنفيذ أمر الإحضار للمحاكمة وتكون هناك ما يدعو إلى الشك في وجود احتجاز غير قانوني من جانب موظفين عموميين. ويستطيع أي فرد أن يقدم التماسا إلى محكمة العدل العليا يطلب فيه إجراء تحقيق وتأمين الإفراج عن المحتجزين.

١٦ - وأشار إلى وقوع أحداث هامة في الأشهر الأخيرة، من بينها أولا، التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (رقم ١٦٩)؛ ثانيا، وجدت المحكمة الدستورية أن هناك في القانون الجنائي مواد عديدة غير دستورية وباطلة؛ ثالثا، تمت الموافقة على البروتوكول الاختياري للعهد، ثم رابعا، اتخذ الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قرارا بوقف الأعمال العسكرية الهجومية، وهي خطوة رحب بها رئيس الجمهورية على الفور. ويمثل هذا القرار خطوة هامة في عملية إقرار السلام.

١٧ - وأردف قائلًا إنه عملا بأحكام الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، أصبحت بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان تشارك بنشاط في مراقبة ورصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. واتفقت الحكومة

مع البعثة على أن حالة حقوق الإنسان ما زالت تمثل قلقاً بالغاً لا سيما فيما يتعلق بمشكلة الحصانة وببطء خُطى العدالة. وقد اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الإدارات والوكالات ذات الصلة، وصعدت أيضاً من التحقيقات في الحالات المتورط فيها ضباط الشرطة ووضعت برنامجاً تدريبياً لتعزيز احترام حقوق الإنسان في صفوف الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر وزارة الدفاع التدريب للضباط في مجال القانون الإنساني الدولي.

١٨ - وقال إن الحكومة على وعي تام بأن الحرية والعدل والسلام تقتضي جميعاً الاعتراف بضرورة الحفاظ على كرامة الفرد وحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. كما اعترفت أيضاً بضرورة أن تهيب الدول للأفراد الظروف التي تمكنهم من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٩ - وأضاف أن الحكومة قد راعت، عند التصديق على العهد، أنه يتوازى في الأهمية مع اتفاقية حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، وأن أحكامه متوافقة مع الدستور، ويمثل التصديق عليه التأكيد من جديد على احترام حقوق الإنسان الأساسية.

٢٠ - وأشار إلى أنه على الرغم من أن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا لا تزال مدعاة للقلق، فإنه تم إحراز تقدم، لا سيما ما يجري من تطهير داخل القوات المسلحة واتخاذ إجراءات ضد الفساد في صفوف قوات الشرطة.

قائمة بالمسائل التي يتعين تناولها بمناسبة النظر في التقرير الأولي لغواتيمالا

٢١ - الرئيس: قال إنه سيطلب إلى ممثلي الدولة الطرف، وفقاً لما وافقت عليه اللجنة، التعليق على المسائل التالية من قائمة المسائل: (أ) الإطار الدستوري والقانوني الذي يطبق العهد في نطاقه في غواتيمالا، لا سيما المركز القانوني للعهد في إطار القانون المحلي؛ (هـ) المهام والأنشطة التي اضطلع بها مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان واللجنة الرئاسية لتنسيق السياسة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان، لا سيما علاقة كل من هذه الهيئات بالأخرى وبأجهزة الدولة الأخرى، لا سيما المحاكم؛ (و) الخطوات المحددة التي اتخذت لتنفيذ الاتفاق الشامل المتعلقة بحقوق الإنسان المبرم في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ومدى فعالية هذه الخطوات؛ (ح) ما إذا كانت التشريعات العادية قد طبقت على حالة الصراع المسلح السائد في البلد وإذا لم تكن قد طبقت، فإنه من المطلوب تقديم معلومات عن التشريعات القابلة للتطبيق في هذه الظروف؛ (ط) المركز الممنوح في أوقات الطوارئ للحقوق الواردة في الفقرة ٢ من المادة ٤ من العهد؛ (ي) الضمانات وسبل الانتصاف المتاحة في أوقات الطوارئ؛ (ك) نتيجة التحقيقات أو المحاكمات المشار إليها في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٨ و ٤٣ من التقرير، وبصفة أعم، التدابير المحددة التي اتخذت للتحقيق في حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء، والتعذيب، والاعتداءات وحالات أخرى للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي للأشخاص بواسطة أفراد الجيش وقوات الأمن، أو الجماعات شبه العسكرية والجماعات المسلحة الأخرى (مثل دوريات الدفاع الذاتي المدني)، والتدابير المتعلقة بإحالة المسؤولين عن تلك الأعمال إلى المحاكم، ولمعاقبة المذنبين منهم ولتلافي أي لجوء إلى هذه الأعمال؛ (م) التدابير العملية التي اتخذت لحماية أفراد مختلف القطاعات الاجتماعية، لا سيما أفراد الهيئة القضائية، والمحامين، والصحفيين، والعناصر النشطة في مجال حقوق الإنسان وأعضاء الأحزاب السياسية من مواجهة العقوبات عند أداء واجباتهم، ومن التهيب

والتهديدات بالقتل والاغتيال؛ (س) الظروف التي إذا ما توفرت يكون للمحاكم العسكرية في ظلها ولاية على الجرائم المدعى ارتكابها بواسطة المواطنين والظروف التي إذا ما توفرت يكون في ظلها للمحاكم العسكرية ولاية على الجرائم المدنية المدعى ارتكابها بواسطة مسؤولين عسكريين؛ (ع) معلومات عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ الاتفاق المتعلق بإعادة توطين فئات السكان الذين شردهم الصراع المسلح الموقع في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وتقديم الأدلة على فعاليتها؛ (ق) ما إذا كان مشروع قانون مجتمعات السكان الأصليين المشار إليه في الفقرة ٩٢ من التقرير قد اعتمد بالفعل، ووصف لأثر العنف السائد داخل البلد على تمتع أفراد فئات السكان الأصليين بحقوقهم بموجب المادة ٢٧ من العهد وكذلك التدابير العملية المتخذة للحفاظ على الهوية الثقافية لأفراد تلك الفئات ولغتهم ودينهم.

٢٢ - السيد ألونزو (غواتيمالا): قال إنه بموجب الدستور فإن أحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك العهد، تتمتع بأولوية على القانون المحلي.

٢٣ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال إن المدعي العام لحقوق الإنسان يملك ولاية دستورية لاستنباط وتطبيق مبادئ توجيهية فيما يتعلق بجميع المكاتب الحكومية. وقد قام أيضا مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان بمراقبة العمل الحكومي وتقديم بتوصيات إلى الحكومة. وتمثل دور اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان في رصد متابعة هذه التوصيات داخل الفرع التنفيذي، وكذلك متابعة أي توصيات صادرة عن بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. وكانت اللجنة الرئاسية أيضا بمثابة المستودع لجميع البيانات والالتزامات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. ويحمل رئيس اللجنة الرئاسية رتبة وزير دولة. ويعمل كل من اللجنة الرئاسية ومكتب المدعي العام لحقوق الإنسان في استقلال تام.

٢٤ - وأضاف قائلا إن الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان قد وفر إطارا للالتزامات التي تعهد بها كل من الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي والحكومة. وتتعلق معظم هذه الالتزامات بالحكومة، ولكن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قد تعهد بعدم التسبب في أي معاناة للمدنيين. وفي هذا الصدد لاحظت الحكومة التعليقات الإيجابية التي تلقتها من بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا فيما يتعلق بدعمها للبعثة، التي يعتبر نجاحها جوهريا بالنسبة لتعزيز الحكومة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وقام مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان بنشر الالتزامات التي جرى التعهد بها بالاسبابية وبمختلف لهجات اللغة الماينية. وكنتيجة للاتفاق الشامل، جرى تصنيف عدد من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب، وعمليات القتل بدون محاكمة، وعمليات الاختفاء القسري باعتبارها جرائم. وهناك أيضا التزام عام بتعزيز حقوق الإنسان في جميع المجالات. وفي هذا السياق اتخذ إجراء لتطهير القوات المسلحة وقوات الشرطة بغية إقصاء العناصر غير المرغوب فيها. واتخذت أيضا مبادرات لمعالجة الإغفاء من القصاص، الذي وصل إلى حد المشكلة الهيكلية، مما يستلزم نهجا متكاملًا تشارك فيه الهيئات التنفيذية والقضائية والتشريعية. وبذلك بصفة خاصة جهود لحماية الشهود والإسراع في إجراءات المحاكمة. وجرى أيضا توفير التدريب للمستشارين والقضاة. ويعتبر وضع حد للإغفاء من القصاص أحد الشواغل الرئيسية للرئيس.

٢٥ - واستطرد قائلا إن وجود جماعات سرية يمثل مشكلة ذات شأن في البلد، وفي بعض الحالات على الأقل،

انضم الأفراد السابقون بالقوات المسلحة الذين طردوا في إطار عملية التطهير إلى هذه الجماعات المسلحة. وقد سعت الحكومة إلى السيطرة على تدفق الأسلحة وتنفيذ خطة الأمن. ولوحظ إحراز بعض النجاح، وهناك بعض التحسن في حالة الأمن.

٢٦ - واسترسل قائلا إن الالتزام بضمانات حرية الاجتماع والحركة قد تأثر بصورة عكسية بأنشطة الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، لا سيما تلك التي تشارك فيها القوات غير النظامية. والحكومة على ثقة من أن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي سيكون قادرا على السيطرة على هذه الأحداث والقضاء عليها. وجرى إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية، حتى أن البلد الآن لديه قوات مسلحة متطوعة. وجرى إعداد تشريع جديد سيسمح بالاعتراض النابع من الضمير على الخدمة العسكرية وأداء الخدمة المدنية بدلا منها.

٢٧ - وفيما يتعلق بحماية العناصر النشطة في مجال حقوق الإنسان، قال إن الحكومة قد أوضحت تصميمها على ذلك. ومن المشجع أنه فيما عدا وفاة اثنين من القساوسة اللوثرين، فإن بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا لم تبلغ عن أي مشاكل رئيسية في هذا الصدد. وفيما يتعلق بتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فإن الحكومة قد سعت إلى اتخاذ خطوات بواسطة صناديق الاستثمار الاجتماعي؛ وجرى بالفعل تخصيص مبالغ ضخمة من الأموال لهذا الغرض، وجرى توجيه جميع النفقات الاجتماعية للحكومة إلى الأنشطة التي ترمي إلى مساعدة الضحايا بواسطة البرامج الاجتماعية - الاقتصادية.

٢٨ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان في سياق الصراع المسلح، سلّمت جميع الأطراف بأنه يتعين إيلاء الأولوية إلى وضع حد لمعاملة السكان المدنيين. ونشأت هذه المعاناة سواء عن الإجراءات الحكومية ضد حركات المفاورين أو عن أنشطة المتمردين أنفسهم. ومما يدعو إلى المزيد من الأسف أنه بالرغم من إعلان حركات المفاورين لوقف إطلاق النار من طرف واحد، فإنه لا يزال يتم إكراه الناس على دفع "ضريبة الحرب"، وبدأت بعض قطاعات السكان في التفكير في أن الحل الوحيد هو حمل السلاح لحماية أنفسهم من مثل هذا الابتزاز. والحكومة على وعي تام بأن مثل هذه الحالة قد تؤدي إلى مستوى هائل من المعاناة وانعدام الأمن فيما بين السكان، وهي مصممة على أن تتخذ كل خطوة ممكنة لتصحيح الوضع.

٢٩ - السيد ألونزو (غواتيمالا): قال ردا على سؤال يتعلق بمدى انطباق التشريع العادي في حالة الصراع المسلح السائد في البلد، إن الدستور ينص على أنه في حالة الغزو أو الانهيار الكبير للسلام، فإنه يمكن وضع بعض القيود على حقوق الإنسان، لا سيما في مجالات الاحتجاز، واستجواب المحتجزين، والحق في تنظيم النقابات العمالية، وحرية وسائط الإعلام، وحياسة وحمل الأسلحة. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تقيد في الواقع تلك الحقوق أو أي حقوق أخرى، بالرغم من أن التمتع ببعضها قد قيد في الواقع العملي كنتيجة للحالة السائدة في البلد. واتفقت الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على أنه رهنا بإقامة سلام صلب ودائم، فإنه يتعين عدم تعريض المدنيين للمعاملة بقدر الإمكان، وأنه يتعين احترام حقوقهم. ومن المؤمل أن يحقق السكان المدنيون تدريجيا، كنتيجة لهذا الاتفاق وللإرادة السياسية على تحقيق السلام في البلد، درجة أكبر من التمتع بتلك الحقوق التي تأثرت بشدة من نزاع دام ٣٥ عاما.

٣٠ - وردا على سؤال يتعلق بوضع الحقوق خلال حالات الطوارئ بموجب الفقرة ٢ من المادة ٤ من العهد، وعلى سؤال يتعلق بالضمانات وسبل الانتصاف المتاحة في زمن حالات الطوارئ، قال إن الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٤، هي من بين الحقوق التي يمكن تقليصها في زمن حالات الطوارئ الوطنية. والحقوق التي يمكن وقف التمتع بها جزئيا خلال حالات الطوارئ الوطنية منصوص عليها بوضوح في الدستور، وعمليات التقليص هذه سترد بوضوح في المرسوم المعلن لحالة الطوارئ. واعتبر أمن وسلامة السكان أمر لا غنى عنه وستحميه الحكومة في جميع الأوقات.

٣١ - وردا على طلب تفاصيل التدابير المحددة المتخذة للتحقيق في حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء، والتعذيب، والاعتداء والحالات الأخرى للمعاملة أو العقوبة للإنسانية أو المهينة، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للأشخاص بواسطة الجيش وقوات الأمن، أو الجماعات شبه العسكرية والجماعات المسلحة الأخرى، والتدابير المتخذة لمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن هذه الأعمال ومنع تكرارها، قال إن الحكومة على وعي تام بأهمية سيادة القانون وضرورة وضع حد للإعفاء من القصاص. وجرى وضع قانون جنائي جديد، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله في مجال التغييرات المؤسسية، والحكومة مصممة على إثارة انتباه جميع مستويات الإدارة في البلد في جهد رئيسي للتغلب على الحصانة من العقوبة. وفي أعقاب المشاورات مع بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ومكتب المدعي العام لحقوق الإنسان، اتخذت خطوات لكفالة وجود الوعي في جميع أنحاء الفرع التنفيذي بأهمية العمل العاجل والواقعي في هذا الصدد. وجرى وضع استراتيجية للاتصالات والتنسيق بغية التشغيل الكامل للجهاز التشريعي والقضائي بأكمله لهذا الغرض. وعقد أيضا عدد من الاجتماعات، ضمت ممثلين لبعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا والفروع الثلاثة الرئيسية للحكومة، بغرض تنسيق الجهود لمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٢ - السيد آرانز (غواتيمالا): رد على سؤال يتعلق بالتدابير المتخذة لحماية أعضاء مختلف القطاعات الاجتماعية، لا سيما أعضاء السلطة القضائية، والمحامين والصحفيين، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وأعضاء الأحزاب السياسية، من العقوبات التي يواجهونها لدى تأديتهم لواجباتهم، ومن تخويفهم وتهديد هم بالقتل والاغتيال، فقال إن من بين الشواغل الرئيسية للحكومة في سياق المشاكل التي يواجهها البلد هو تصاعد العنف، وقصور السلطات الحكومية فيما تبذله من جهود لإنفاذ القانون. وذكر أنه تم اتخاذ تدابير عاجلة من أجل كفالة حماية حقوق الإنسان على المستوى القومي وأن الحكومة ممتنة للدعم القيم الذي تقدمه في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، وقال إن التدابير الرامية إلى تحسين فعالية كافة الآليات الحكومية من أجل حماية حقوق الإنسان قطعت شوطا لا بأس به نحو استعادة الثقة فيما بين السكان.

٣٣ - وتابع كلمته قائلا إن ثمة تدابير قائمة من أجل إعطاء زخم جديد لإضفاء طابع الاحتراف المهني على الوكالات الأمنية ووكالات إنفاذ القانون وذلك على أساس احترام حقوق الإنسان والتقييد بالمعايير الوطنية والدولية. وفيما يتعلق بحماية الموظفين الحكوميين وغيرهم من الأشخاص الناشطين في مجال حقوق الإنسان من أعمال العنف والتخويف، قال إن ثمة خطط قيد الإعداد، رهنا بأن تستعرضها بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا وممثلو الحكومات الصديقة المهتمون بحماية حقوق الإنسان، ومن المأمول أن يكون بالإمكان تنفيذ هذه الخطط في

القريب العاجل. وفيما يتصل بالتهديدات الموجهة إلى الناشطين في مجال حقوق الإنسان، قال إن الحكومة تعتبر إنه من المؤسف أنه في عدد من الحالات أبلغت هذه التهديدات مباشرة عن طريق وسائط الإعلام، وأن يحدث ذلك التبليغ في كثير من الأحيان للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بدلا من أن يحدث للسلطات المختصة في البلد. وفي مثل هذه الحالات منعت الحكومة من إبداء استعدادها لتوفير كل الحماية اللازمة للأشخاص الذين يتعرضون للتهديد. وقال إن قدرا من انعدام الثقة في السلطات أدى أيضا، في بعض الحالات، إلى رفض الأشخاص الذين توفر لهم السلطات الحماية لهذه الحماية لأنهم، على ما يبدو، يعتبرون هذه الحماية غير كافية.

٣٤ - السيد ألونزو: رد على سؤال بخصوص الولاية القضائية للمحاكم العسكرية، فقال إنه طبقا للدستور، لا يمكن للمحاكم العسكرية أن تنظر إلا في الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة. وأضاف أن قانون العقوبات الساري منذ حزيران/يونيه ١٩٩٤ قد عدل صراحة القانون العسكري بأن حدد أن المحاكم العسكرية لا تعالج إلا الجرائم المرتكبة في إطار المجال العسكري وأن الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة بموجب القانون الجنائي العادي، تعالج بواسطة المحاكم المدنية. وأضاف أن المحاكم العسكرية ستواصل مع ذلك محاكمة الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة وهم يؤدون أعمالهم بصفاتهم العسكرية.

٣٥ - السيد آرانز (غواتيمالا): ردا على سؤال بشأن تنفيذ اتفاق إعادة توطين الفئات السكانية التي شردتها النزاع المسلح وفعالية ذلك الاتفاق، قال إنه تم إنشاء لجنة فنية تتألف من ممثلين عن الحكومة، وممثلين عن المشردين، ومراقبين يمثلان المجتمع الدولي، كيما تتولى مسؤولية تنفيذ ذلك الاتفاق. وقال إن هذه اللجنة ما برحت تعمل منذ ١٨ شهرا وأنها قد أنجزت حوالي ٩٠ في المائة من الأعمال اللازمة. وذكر أن هناك ستة أفرقة متخصصة تعمل تحت توجيه اللجنة، وتعالج بعض المسائل من قبيل الحيوية الاقتصادية للمستوطنات الجديدة واحتياجات العائدين من الوثائق. وقال إن العمل جار في إزالة الألغام بمساعدة دولية فضلا عن مساعدة من جانب بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، كما أن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يقدم مساعدات في شكل معلومات عن المناطق التي زرعت فيها الألغام.

٣٦ - وردا على سؤال يتعلق بالمركز الراهن لمشروع قانون مجتمعات السكان الأصليين، قال إن القانون لم يدخل بعد حيز التنفيذ؛ غير أنه جرى التوقيع في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ على الاتفاق التاريخي المتعلق بهوية السكان الأصليين وحقوقهم، وهو الاتفاق الذي يعترف بأن غواتيمالا مجتمع متعدد الاثنيات والثقافات واللغات، وبأن السكان الأصليين تعرضوا بحكم الواقع للتمييز والاستغلال والظلم، بسبب أصلهم وثقافتهم ولغتهم، وبأن مشاركتهم في حل مشاكلهم الخاصة أمر أساسي. وبناء على ذلك تعهدت الحكومة، بتنفيذ تغييرات هامة من بينها إجراء إصلاحات دستورية. وقال إن ثمة إقرارا بأنه ينبغي الوفاء بهذه التعهدات. وبوصفها التزامات من قبل الدولة بغض النظر عما جرى مؤخرا من تغيير الحكومة.

٣٧ - وتابع كلامه بقوله إنه طرأ تطور هام آخر وهو إقرار الكونغرس لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالسكان الأصليين، باعتبار أن من شأن المعاهدة أن تعزز التعايش السلمي في غواتيمالا، وإن التصديق عليها سيتم بمجرد موافقة السلطة التنفيذية عليها.

٣٨ - السيد برادو فاليوخو: أشاد بالمؤهلات العالية التي يتمتع بها ممثلا غواتيمالا في مجال حقوق الإنسان، وبقدرة ثهما على إقامة حوار إيجابي مع اللجنة، واستعدادهما لأن يكونا صريحين وعفويين جدا إزاء المشاكل الراهنة التي يعاني منها البلد. وأضاف أن تصديق غواتيمالا على العهد أمر يبعث على السرور، وأعرب عن أمله في أن تصوت غواتيمالا كذلك على البروتوكول الاختياري الأول. وذكر أنه بالرغم من ذلك، لم يتحقق إلا النذر اليسير من التحسن في الحالة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل التهديد بالقتل، والتعذيب، وحالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة؛ وتساءل عن ماهية الخطوات العملية التي ستخذ لتحسين الأمور، وأعرب عن خشيته من أن ما تبديه السلطات المدنية من إرادة لا يكفي لمنع القوات المسلحة والشرطة من مواصلة انتهاكها لحقوق الإنسان، والدفاع عن حصانتهم من العقوبة وعرقلة التحقيقات.

٣٩ - ومضى قائلا إن محادثات السلام حققت بعض النجاح، لا سيما من خلال تمكين اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى أماكنهم الأصلية، غير أنه ما زالت هناك مشاكل رئيسية حتى في هذا المجال، لأن الدوريات المدنية للدفاع عن النفس التي أنشأها الجيش ويعمل على استمرارها، كثيرا ما تهدد الراغبين في العودة وتمنعهم من الصومال إلى ديارهم.

٤٠ - وأنهى كلمته قائلا إنه بينما يرحب بالصراحة التي أبدتها غواتيمالا، فإنه يطلب تقديم معلومات إضافية عن وجود أي التزام واضح بوضع حد للحصانة من العقوبة التي تشكل جوهر مشاكل حقوق الإنسان في البلد وأزمته المدنية والسياسية.

٤١ - اللورد كولزيل: قال إن لمن دواعي السرور أن تكون العملية الديمقراطية مستمرة في غواتيمالا. وذكر أنه جرى مؤخرا انتخاب حكومة ملتزمة التزاما تاما بحقوق الإنسان، بالرغم مما فهمه بأن عدد الناخبين المصوتين كان ضئيلا، وتساءل عن السبب الذي أدى إلى هذه الحالة.

٤٢ - وقال الحكومات كثيرا ما تكون غير مدركة للدعاية السلبية التي تتلقاها عن طريق تقارير المنظمات غير الحكومية ولذلك فإنها لا تحرك ساكنا للرد على هذه الادعاءات أو دحضها. وطلب من الوفد أن يستعرض التقارير التي تتيحها للجنة بعض المنظمات مثل منظمة العفو الدولية، وكاسا أليانزا، ومنظمة المساواة الآن، ومنظمة رصد حقوق الإنسان للأمريكتين، وأن يعلق عليها.

٤٣ - ومضى قائلا إن بطء الإجراءات القانونية في غواتيمالا أو انعدامها جعلها العامة تفقد الثقة في النظام القضائي، وإن كان من المتوقع أن يؤدي ما جرى مؤخرا من تنظيم تدريب للموظفين القضائيين وضباط الشرطة إلى تحسين هذه الحالة. إلا أنه ليس من الواضح لماذا يستغرق حل القضايا هذه المدة الطويلة من الوقت ومن هو المسؤول عن الإشراف على السلطة القضائية حينما "تفقد" القضايا، كما يحدث أحيانا.

٤٤ - وتساءل عما إذا كانت لا تزال هناك بعض المؤشرات على احتمال استمرار الحرب، بالرغم من إعلان الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وقف إطلاق النار في الأسبوع المنصرم. وقال إنه في حالة توقف النزاع فعليا،

سيكون بالإمكان حل الدورات المدنية للدفاع عن النفس، الأمر الذي من شأنه أن يزيل أحد المصادر الرئيسية للشكوى. وأعرب عن اعتقاده الشخصي بأن هذه الدورات قد أدت عملاً جيداً بصورة عامة، غير أنه نظراً لأنها تتألف من قرويين عاديين؛ فإن ارتكابها لتجاوزات هو أمر وارد دائماً.

٤٥ - واختتم كلمته قائلاً إنه كثيراً ما أدى إخراج جثث القتلى من القبور وفحصها بمعرفة الجهات القضائية إلى اعتقال المجرمين الذين لم تنالهم العقوبة بالرغم من ذلك. وأعرب عن رغبته في معرفة ما تعتزم الحكومة عمله في هذه الحالات.

٤٦ - السيد كلاين: قال إن تصديق الحكومة على العهد بدون أي تحفظ هو خطوة كبيرة، غير أن هذه الخطوة تترتب عليها آثار قانونية وتؤدي إلى تزايد الآمال التي لم تتحقق بعد بصورة تامة. وأضاف أن التقرير يعطي الانطباع بأن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا على أفضل حال - كما ورد على سبيل المثال في الفترتين ٤١ و ٤٢ - لكن واقع الحال مختلف تمام الاختلاف كما يعرف الجميع. وذكر أن صحيفة "نيويورك تايمز" نشرت مؤخراً مقالا كشفت فيه، على سبيل المثال، عن تورط مسؤولين كانوا يشغلون أرفع المناصب في إدارتين سابقتين في قضية مشهورة تتعلق باغتيال زعيم جماعة من المفاورين، وأنه من المهم أن يعرف ما إذا كان هؤلاء المسؤولون قد قدموا للمحاكمة. وفيما يتعلق باللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، تساءل عما إذا كانت توصياتها ترد في قائمة منشورة، لكي يتسنى التأكد من تنفيذها. وقال إنه سيكون ممكناً لو وفرت بعض الأرقام المتعلقة بتخويف القضاة وغيرهم من المسؤولين عن إنفاذ القانون، وعدد من قتل منهم أو استقال من منصبه بسبب هذه التهديدات.

٤٧ - ولاحظ أن التقرير أوضح (الفقرة ٥١) أنه لا توجد أحكام تتعلق بالتعويض بموجب الفقرة ٥ من المادة ٩ من العهد، نظراً لوجود وسائل أخرى للانتصاف؛ إلا أن وسائل الانتصاف هذه ليست بديلاً عن الحماية التي يوفرها العهد. كما أن نوع الحبس الوقائي المشار إليه في الفقرة ٦٨ من التقرير سيشكل مصدراً للقلق الشديد في ما يتعلق بالعهد. وأعرب عن رغبته في الحصول على توضيح بشأن ما إذا كان القانون الغواتيمالي يتضمن أي أحكام تنظم إجراءات السجن الانفرادي.

٤٨ - وأنهى كلمته بقوله إنه بالرغم من أن التقرير يفيد عدم وجود أي شكل من الأشكال المؤسسية للتعذيب في غواتيمالا، فإنه سيكون من المفيد توفير مزيد من المعلومات عن نوع التدريب الذي تتلقاه الشرطة الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وما إذا كان لدى قوة الشرطة مدونة للقواعد الأخلاقية، حيث أن من شأن وجود شيء من هذا القبيل أن تكون له تطبيقات عملية للغاية.

٤٩ - السيد بان: قال إن اللجنة بحاجة إلى معرفة المزيد عن الإطار القانوني لإعمال حقوق الإنسان في غواتيمالا، لأن هذا هو الاجتماع الأول الذي تعقده مع الدولة الطرف، وقال إن المادة ٤٦ من الدستور ترسخ سيادة المعاهدات والاتفاقات الدولية على القانون المحلي، غير أنه من غير الواضح ما إذا كان الدستور قد أُدمج في صلب القانون المحلي وما هي مكانته.

٥٠ - وتحدث عن المحكمة الدستورية، فذكر أن إحدى وظائفها بموجب المادة ٢٦٢ (هـ) من الدستور تتمثل في إسداء المشورة بشأن دستورية المعاهدات والاتفاقيات ومشاريع القوانين إلى أي مؤسسة من مؤسسات الدولة بناءً على طلبها. وقال إن من المفيد الحصول على بعض الإيضاح حول ما إذا كان يمكن منحية التشريعات في حال ثبوت تعارضها مع معاهدة ما. ومن غير الجلي كذلك كيفية تأويل حكم المادة ٤٤ من الدستور التي تنص على أن المصلحة الاجتماعية تغلب على المصلحة الفردية. وأضاف أن المادة ١٧٥ من الدستور قد تكون مصدراً للريبة لأنها تذكر أن القوانين التي تتناقض وأحكام الدستور لاغية بحكم القانون؛ وأنه ليس واضحاً ما إذا كانت هناك أي إجراءات محددة لإلغاء القوانين؛ وتساءل عما يعني ذلك عملياً.

٥١ - وأعرب عن اهتمامه بمعرفة تفسير غواتيمالا لالتزامها بموجب الفقرة ١ من المادة ٢ من العهد بحماية مواطنيها من أي مضايقة أو انتهاك لحقوق الإنسان، خاصة في ضوء الواقعة التي حدثت مؤخراً واختطفت فيها شقيقة أحد النقابيين البارزين، واغتُصبت وعُذبت رغم الحماية الشديدة من جانب الشرطة، وما أفاد به المكتب الأسقفي لحقوق الإنسان في غواتيمالا من حدوث ١٦٠ عملية قتل خارج نطاق القضاء في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٤. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي أن تقدم معلومات بشأن التدابير المحددة التي تتخذها الحكومة لحماية مواطنيها.

٥٢ - السيد بورغنثال: أعرب عن ارتياحه للصورة التي أعطاها الوفد عن غواتيمالا الحقيقية بدلاً من الصورة الخيالية التي وردت في التقرير الذي أعدته الحكومة السابقة. وقال إن أفضل ما يمكن للمرء قوله هو أن التقرير بحد ذاته تشوبه عيوب. ومما لا شك فيه أن الحكومة الحالية متمسكة بالوفاء بالتزاماتها الدولية، لكن المسألة المطروحة هي ما إذا كانت الحكومة تتمتع بسلطة حقيقية تمكّنها من وضع حد لما لا يزال يتمتع به كبار الموظفين في غواتيمالا من حصانة تاريخية ومؤسسية من العقوبة. وقال إن تفشي الحصانة من العقوبة تمثل لعنة حالت دون تمتع غواتيمالا بالحقوق التي يكفلها دستورها هي والتي تكفلها المعاهدات الدولية. وقال إنه يهيمه معرفة ما يمكن أن تقوم به الحكومة الحالية في هذا الصدد. كما يرحب بأي معلومات إضافية بشأن الخطوات المحددة التي ستتخذها من أجل حماية سكان المناطق الريفية من عمليات القتل خارج نطاق القضاء، التي تركبها غالباً الدوريات المدنية للدفاع عن النفس، وهي بلية أخرى ينبغي إزالتها، وكذلك من أجل حماية القضاة والمدعين العامين المحليين من التهديدات أو عمليات التخويف التي تمارسها قوات الأمن. وذكر أن لدى الوحدات المدنية شبه العسكرية ٣٤٠ ٠٠٠ فرد، وأنه من غير الواضح كيف سيجري نزع سلاحها ومن الذي سيتولى حلها؛ وكذلك كيف سيكفل الامتثال لأوامر القبض التي تصدر ضد الأفراد المنتمين إليها، وهو ما لم يحدث في الماضي. كما أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت قوة الشرطة الوطنية جزءاً من القوات المسلحة أم أنها قوة مستقلة تماماً عن سيطرتها وإمرتها.

٥٣ - السيدة ميدينا كيروغا: قالت إن أحد العوامل المسؤولة عن العنف في غواتيمالا هو النشاط الذي تقوم به الدوريات المدنية للدفاع عن النفس، التي ينبغي حلها. كما طرحت أسئلة تتعلق بإقامة العدل في البلد - على سبيل المثال كيف يمكن التوفيق بين تعيين الكونغرس لقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف وبين متطلبات استقلال السلطة القضائية. وتساءلت عما إذا كانت هناك أي قوانين تنظم مهنة القضاء فيما يتعلق بالتعيين، والنقل، والمعايير المهنية، والترقية وما شابه ذلك؛ وعما إذا كان يحدث أي تفويض في بعض المهام لمرووسين

غير مؤهلين، على النحو الذي يحدث في بلدان أمريكية لاتينية أخرى، وذلك في ضوء ما يقال عن إرهاب القضاة بالعمل. وفيما يتعلق بالمشرعين القضائيين المسؤولين عن الإشراف على السلوك الشخصي أو الإداري للقضاة، ذكرت أنها تفهم أن المحكمة العليا تتخذ إجراءات بحق القضاة استناداً إلى التقارير التي يقدمها هؤلاء المشرعون، وتساءلت عما إذا كان هناك أي إجراء آخر لمعاقبة القضاة. كما طلبت توضيحاً للسبب الذي يجعل بإمكان الشرطة الوطنية ألا تمتثل لأوامر الاعتقال التي يصدرها القضاة. ومضت تقول إنه ليس من الواضح ما إذا كانت الشرطة ترفع تقاريرها إلى وزارة الداخلية أو إلى وزارة الدفاع؛ أو ما إذا كانت القوات المسلحة تشارك بصورة رسمية أو غير رسمية في المحافظة على النظام المدني.

٥٤ - وتابعت كلمتها بقولها إن آثار العنف العادي غير السياسي أكثر وضوحاً في قطاعين سكانيين، هما الأطفال والنساء. وذكرت أنها قرأت مؤخراً وثيقة مروعة تصف جهازاً أمنياً فائق التعقيد يتحكم في مراكز احتجاج الأحداث، يشمل الشرطة الوطنية، وشرطة المالية، وقوة شرطة خاصة، والشرطة العسكرية، وضباط عسكريين، وموظفي أمن، وأعضاء وحدة التحقيق الجنائي التابعة للشرطة الوطنية. وقالت إنها لا تعرف ما إذا كانت هذه الهيئات مترابطة أم أنها تعمل كلا على حدة في إساءة معاملة الأطفال بقسوة، وهم الذين، على أي حال، لا يشاركون في الأنشطة السياسية أو أنشطة العصابات. وفيما يتعلق بالنساء قالت إن وضعهن في مرتبة أدنى أمام القانون وفي المجتمع تعرضهن لقدر أكبر من العنف. وأعربت عن ارتياحها لما أعلنته المحكمة الدستورية من عدم دستورية بعض مواد قانون العقوبات، وتساءلت عما إذا كانت هناك أي خطط لتنقيح أحكام القانون المدني الذي ينظم مسألة الزواج، والسلطة الأبوية، وإدارة الشؤون الزوجية، وحقوق المرأة في العمل دون إذن زوجها، وما شابه ذلك. وأنهت كلمتها قائلة إن مما لا شك فيه أن مركز المرأة في غواتيمالا لا يفي بمعايير المادة ٢٦ من العهد.

٥٥ - السيد برونو شيلي: أعرب عن موافقته على أن الحصانة من العقوبة، وإقامة العدل، والفساد وتورط العسكريين هي أصل الكثير من مشاكل غواتيمالا، ولكنه يرى أن المشكلة الرئيسية هي الحرب. وصرح بأنه ليس هناك أي بلد آخر شهد حرباً أهلية لفترة متواصلة دامت ٤٠ عاماً، كان انتهاك حقوق الإنسان فيه أثناءها يحدث يوميا. كما يبدو أن غواتيمالا شهدت أطول محادثات للسلام، والأسوأ من ذلك أنه لو نُظر إلى هذه المحادثات من الخارج، لبدأ أنها ضاعت في مسائل غير هامة. وتساءل عما إذا كانت توجد حقيقة في غواتيمالا الإرادة السياسية اللازمة لجعل المفاوضات تؤدي إلى السلام. وقال إن مستقبل حقوق الإنسان في البلد مرهون بتطبيق الاتفاقات المبرمة. وذكر أن سلطة القوات العسكرية في البلد مستمدة مباشرة من الحرب؛ وأنه بانتهاء الحرب تنتهي هيمنة القوات العسكرية، كما تنتهي الحصانة من العقوبة ومشاكل اللاجئين والمنظمات الغامضة والمثيرة للمشاكل مثل الدوريات المدنية شبه العسكرية للدفاع عن النفس، التي يشكل عدد أعضائها الهازل خطراً في الوقت الراهن وفي المستقبل. وينبغي للحكومة أن تعمل التفكير حالياً في الطريقة التي يمكن بها تسريح هذا العدد الكبير بعد التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، وأعرب عن رغبته في الحصول على معلومات بشأن خططها لتحقيق ذلك.

٥٦ - الرئيس: تكلم بصفته الشخصية، فلاحظ أن غواتيمالا صدقت على النظام الأساسي لمحكمة العدل لأمريكا الوسطى، واستفسر عن موقف الحكومة من المادة ٢٥ من النظام الأساسي، التي تحيل كافة مسائل حقوق الإنسان الخاصة ببلدان أمريكا الوسطى إلى الولاية القضائية الخالصة لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وهو حكم يفترض أن يشمل مسائل تندرج أيضا تحت صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥